

من النكاح لوجود الصفة او ولدته او لم ينم معا فطلقته تطلق بالظهر من  
 النفاس ايضا لانها ولدته ولدته وكلما تنقص التكرار فلا يتقاضي بان ولدته احد من  
 بعد الاخر تطلق طلقة واحدة الاول لوجود الصفة لطلقة اخرى بالظهر  
 من ولادة الثاني لانصفا العدة به اي بوضعها او قال لها كذا ولدت ولدك  
 فانتهت طلاق السنة فولدتها معا وصحها فبين وفي بطنها ثالثة طلقة  
 طلقة والاى وانما يكون في بطنها ثالثة فلا تطلق حتى تنظر من النفاس والدفن  
 بقوله والى الاخر من زواجته وان ولدت ولدا فطلقة اجمعها ولدت اخر فلذلك  
 اي تطلق طلقة اخرى وان لم يبرأ منها ان كان في بطنها ثالثة والاولا تطلق حتى  
 تظهر كذا ذكره الاصل وينبغي ان يقال ان لم يبرأ منها ولم يكن في بطنها ثالثة  
 لا تطلق لانصفا عدة الطلاق المحرمه اي بوضع الاخر اما اولها فلانها بانها  
 فتكونها ولدت اخر فلا تطلق طلقة اخرى بنا على عدم عود الحنفية وان قال طلق  
 من زواجته طلاق السنة فاحمد كالمعروف اذا لا حرمه له فان كانت غير عسوسية  
 طلقة او كانت عسوسية فتراد بالطلاق حتى تنظر من النفاس وكذا ان  
 رانتم تطلق حتى تنظر من النفاس ان علق وهي حائض كالحائض بخلاف الحائض  
 من روج او من سنة حتى تنظر طلاقا في الحال وان كانت حائضا اذ لا يستلزم لها  
 ولا بدعة كما هو وان قال لم ينجم بصحة النكاح ان تطلق السنة او اللدعة  
 وقع الطلاق لاقى الحائض التي هي معها في الحال الاخرى لانه الميعين كما قال  
 ان تطلق البور او الطلاق حتى ينجم العقد وهذا يمين لها سنة وبعده اما غيره  
 ويقع عليها الطلاق في الحال كما ينظر الى ذلك بقوله في الحال الاخرى وقوله ان  
 طلق طلقة سنية او حسنة في دخول الاكل الى قوله ان تطلق طلقة سنية  
 او حسنة اذا حلت الارز عن طلاق اذا حلتها طلقة سنية حتى لو كان في  
 حوضه لم تطلق حتى تنظر او في طهر لم ينجم معها فيه طلقت في الحال او معها  
 ونه لم تطلق حتى تنظر ونظر قاله اسماعيل البوشقي وان علق  
 فلا نفاس السنة وهي طاهر فاضي جازعها فم حتى لا تطلق في الحال وانكز  
 صدق بعينه لان الاصل نكاح النكاح وقاله الطهر والعدن ما نعت قاله  
 البوشقي ايضا كما نقله عنه الاصل وقوله لها طلقك طاهرا كالتكرار او كالتاريخ  
 في الحال وتلقوا المتبسة للذكر خلاف ما قاله ان قصد التبسة ما التبع  
 في البياض والنفاس في الاضحية طلقت في زمن السنة او التبسة ما التبع  
 في البرودة والنفاس في الحرارة والاحراف طلقت في زمن البدعة الباب  
 الثاني في اركان الطلاق وهي خمسة الاول المطلق وسطر تقيه وتلقه  
 التخليع والاختيار كما سياتي فلا يصحان من غير معلق وسحب  
 وان وجدت الصفة بعد الاصلية لغسادة عبارته وكثر رجع الفقه عن ثلاث  
 وسبني من غير الخلف السكرك ومسا في الركن الثاني فيما يجمع به الطلاق

وفيها

ومنهم الطراف الاول في اللفظ وهو صريح وهو الاجتهاد طاهر غير الطراف فلا يصح  
 الوثنية وكثانية وهو ما جحد الطلاق وغيره ففي حمله الى سنة فالصحة الطلاق  
 والسرير ليع السن والنفاس والخلع والمعاودة كما تقدم لاستمرارها في صحت  
 الطلاق ووردتها في القرآن من تكرار بعضها فيه والحاق ما لم يتكرر منها ما لم يكرر  
 كما في غلبتها استقاله كما ذكر كانت طلق ومطلقة بالتبديد وبالطاف وما مطلق  
 بالتبديد اما مطلقا بالتحميم فتكثرت لاحتلالها الطلاق وغيره ولا ان تطلق  
 او الطلاق او طلقة او نصف طلقة اما ان تطلق طلقة او نصف طاق فصحة  
 ليس كل طلقة في نسخ الرأسي المعجمة بل في السنية التي اخذ منها صاحب الروضة  
 ونسخه المصنف اذ المسئلة منقولة عن تقديم المعوي والذي كان نقله الرأسي  
 في نسخة المعتمدة ان ان تطلق طلقة سنية للزوج على النكاح من ان تطلق كل طلقة  
 في الاوجه ما جرى عليه الاسوي والزركشي ان تطلق طلقة كانت طلقة او نصف طلقة  
 لفظي العتاق والسرير صريح كما تقدم وسرحتك عما كلفتك والمسبق منكما  
 فمما رقت ومسبقه كالسنة من الطلاق اي تطلقه وتزله ان تطلقه او وان  
 والطلاق اي تفرقت منك كناية لاسمعي والروا الثانية في وان تطلقه او وان  
 طاق من وثاق او من العمد وسرحتك الى فرا او فارتك في المنزل الى كذا انك  
 كل معما كناية ان قاربه العزم على الزيادة التي اي بها او بسطه لان يدعي  
 له يعرفه من وثاق او غيره فلا يكون كذا يدعي من غير متاثير البينة مستر وط  
 بالانبات بها قبل الفراغ من لفظ الطلاق مما في الاستثنا وهذا الحق عنه ما في  
 اول الفصل الا في ترجمة لفظ الطلاق بالجملة من لغة لغيره استعملت  
 في معناها عند أهلها مشهورة استواء العربية عند أهلها ويقرب منها وبين  
 عدم صراحة نحو خلاف السعي حرام عند النووي ما في موضوعه للطلاق خصوصه  
 بخلاف ذلك وان استعمله في ترجمة صاحبها اي الطلاق وهو الفراق والسرير  
 كناية كذا صح في اصل الروضة وهو غير مطابق لقول الرأسي في ترجمة صاحبها  
 الوجهان في ترجمة الطلاق لكن بالزنية او في نحر الصراحة لان ترجمة صاحبها  
 بعد عن الاستعمال في الطلاق قال الامام وهو الظاهر به احاط الروا في  
 في الحلية البنية وعناية الامام هنا انما يدركه نس صفة وعادة الروا في  
 في حديث لا يكون من حيا عذري وطهران ذلك اختيار لها ما لمعتد انه صرح  
 فيه حذر المعوي والحزان وغيرها ونقله الامام وغيره في الخلع عن ظاهر المذهب  
 وكذا في الحجر بفضله وقد بسط الاذكي الخلاف على ذلك وقال المذهب ما في  
 الحجر لاما في الروضة وقوله العتقة طلقة صريحة وفي مصنف عليك طلقة  
 او الم طلقة جها في احد انه صرح بوجود لفظ الطلاق والنفاس كناية لانه لم  
 يثبت اقباعا وقول القائل لك هذا التزيم جحد الاجبار عن الملك ويحتمل العبث  
 وقياس صراحة او صفت عليك طلاق في ترجم صراحة وصفت عليك طلقة وكذا الرأسي

وهو ما جحد الطلاق وغيره ففي حمله الى سنة فالصحة الطلاق  
 والسرير ليع السن والنفاس والخلع والمعاودة كما تقدم لاستمرارها في صحت  
 الطلاق ووردتها في القرآن من تكرار بعضها فيه والحاق ما لم يتكرر منها ما لم يكرر  
 كما في غلبتها استقاله كما ذكر كانت طلق ومطلقة بالتبديد وبالطاف وما مطلق  
 بالتبديد اما مطلقا بالتحميم فتكثرت لاحتلالها الطلاق وغيره ولا ان تطلق  
 او الطلاق او طلقة او نصف طلقة اما ان تطلق طلقة او نصف طاق فصحة  
 ليس كل طلقة في نسخ الرأسي المعجمة بل في السنية التي اخذ منها صاحب الروضة  
 ونسخه المصنف اذ المسئلة منقولة عن تقديم المعوي والذي كان نقله الرأسي  
 في نسخة المعتمدة ان ان تطلق طلقة سنية للزوج على النكاح من ان تطلق كل طلقة  
 في الاوجه ما جرى عليه الاسوي والزركشي ان تطلق طلقة كانت طلقة او نصف طلقة  
 لفظي العتاق والسرير صريح كما تقدم وسرحتك عما كلفتك والمسبق منكما  
 فمما رقت ومسبقه كالسنة من الطلاق اي تطلقه وتزله ان تطلقه او وان  
 والطلاق اي تفرقت منك كناية لاسمعي والروا الثانية في وان تطلقه او وان  
 طاق من وثاق او من العمد وسرحتك الى فرا او فارتك في المنزل الى كذا انك  
 كل معما كناية ان قاربه العزم على الزيادة التي اي بها او بسطه لان يدعي  
 له يعرفه من وثاق او غيره فلا يكون كذا يدعي من غير متاثير البينة مستر وط  
 بالانبات بها قبل الفراغ من لفظ الطلاق مما في الاستثنا وهذا الحق عنه ما في  
 اول الفصل الا في ترجمة لفظ الطلاق بالجملة من لغة لغيره استعملت  
 في معناها عند أهلها مشهورة استواء العربية عند أهلها ويقرب منها وبين  
 عدم صراحة نحو خلاف السعي حرام عند النووي ما في موضوعه للطلاق خصوصه  
 بخلاف ذلك وان استعمله في ترجمة صاحبها اي الطلاق وهو الفراق والسرير  
 كناية كذا صح في اصل الروضة وهو غير مطابق لقول الرأسي في ترجمة صاحبها  
 الوجهان في ترجمة الطلاق لكن بالزنية او في نحر الصراحة لان ترجمة صاحبها  
 بعد عن الاستعمال في الطلاق قال الامام وهو الظاهر به احاط الروا في  
 في الحلية البنية وعناية الامام هنا انما يدركه نس صفة وعادة الروا في  
 في حديث لا يكون من حيا عذري وطهران ذلك اختيار لها ما لمعتد انه صرح  
 فيه حذر المعوي والحزان وغيرها ونقله الامام وغيره في الخلع عن ظاهر المذهب  
 وكذا في الحجر بفضله وقد بسط الاذكي الخلاف على ذلك وقال المذهب ما في  
 الحجر لاما في الروضة وقوله العتقة طلقة صريحة وفي مصنف عليك طلقة  
 او الم طلقة جها في احد انه صرح بوجود لفظ الطلاق والنفاس كناية لانه لم  
 يثبت اقباعا وقول القائل لك هذا التزيم جحد الاجبار عن الملك ويحتمل العبث  
 وقياس صراحة او صفت عليك طلاق في ترجم صراحة وصفت عليك طلقة وكذا الرأسي